الافتصاريات العرب والبشريع

عجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجاريةو الماليةو الصناعيةو الزراعية التيتهم الاقطار العربية

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

في فلسطين وشرقي الاردن ﴿ في القطر المصري و السودان ﴿

عادل جبر ، المدير: توفيق فرح مكتب الادارة: بناية جمعية التوراة. القدس. فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ ــ تلفون ٢٩٥ الاشتراك السنوي: ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن و ليرة وميثنا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

رؤساء التحرير: فؤاد صالح سابا بكلوريوس بجارة وعضو في الجمعية المحاسبين وفي الجمعية المحاسبين وفي الجمعية الملكية. (المحرد المسؤول)

اقتصادي

في العراق ﴿ في سوريا ولبنان القدس. بناية كونوت شارع يافا القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشام بغداد.شارع النهر.خان الخضيري * بيروت. السادة اشقر وقربان

ص. ب ۱۱۲ تلفون ۷۹۷ 🇯 شارع البوسطة ص. ب ۹۲۹ و ۳ رمضان ۱۳۵۵ الاربعاء في ١٨ تشرين اللي ١٩٣٦

ص . ب ۲۶۸ تلفون ۲۹۵ 🏅 ص . ب ۲۶۱ تلفون ۲۲۰ ۲۵

السنة الثانية العدد

ملاحظات وخواطر

تنظيم مصائد الاسماك :

نشرت الوقائع الفلسطينية في عددها الصادر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، مشروع قانون يقضي بتنظيم مصائد الاسماك ، وبالغاء قانون سنة ١٩٢٦ المتعلق بذلك ، ويمكن تلخيص اغراض هذا القانون بالامور الثلاثة الاتية:

١ – لا يجوز صيد السمك وغيره من الحيوانـات المائية الا رخصة رسمية تتجدد مرة كل عام.

٢ - للمندوب السامي ، عصض ارادته ، ان عنح بعض الاشخاص حق صيد الاسماك، في اماكن معينة،

٣ - للمندوب السامي ان يضع انظمة ترمي الى حفظ بعض انواع السمك، وتنظيم طرق صيدها.

والامر الاخيرليس بجديد في القانون الذي محن بصدده اذ اشتمل القانون القديم على جميع مواده . كما ان الاول يراد منه فتح مورد جديد لخزانة الحكومة مما يمكن اذ يجبى من محترفي الصيد، من الرسوم السنوية لقاء الرخص التي يجب ان يحملوها.

بقى الامر الثاني ، وهو منح المندوبالسامي، بمحض ارادته ، حق احتكار صيد الاسماك ، لاشخاص معينين ، في مناطق محدودة لا يجوز لغيرهم ان يشاركوهم فيها ، ولو كانوا يحملون رخصاً ، او كانوا من المعفيين من الرخص كالصيادين بالصنارة. والذي نراه ان هذا الغرض هو بيت القصيد، في تعديل القانون.

والغريب المدهش ان هذا التعديل لم يفكر به الا بعد ان تعددت شكاوي الصيادين العرب، الذين اعتادوا من قديم الزمان، ان يعيشوا من هذه المهنة، من منع اليهود ايام، من الصيد على شواطىء تل ايب بدون مسوغ قانوني . وقد اشترك في هذا الاعتداء على حقهم، رجال بوليس وجلاوذة مجلسها البلدي . وعلى الرغم من صراحة القانون القديم في اطلاق حرية الصيد، في جميع شواطىء فلسطين، فان هذا المنع غير القانوني لا يزال ساريا . وكل ما عملته الحكومة ازاء هذه الحالة الشاذة ، انها سارعت بسن قانو نها الجديد، الرضاء الميهود، وتهربا من مسؤولية اهمالها مراعاة القانون القديم!

ومملوم ان جل شواطى، فلسطين لا تصلح لصيد السمك، وان الصالح منهالذلك قليل جداً اذا استثنينا الخليج الواقع بين عكا وحيفا، بدليل ما تستورده من الاسماك الغريبة بكميات كثيرة. فاذا نفذ المشروع الجديد، قضي على عدد كبير من الصيادين العرب، خصوصاً اليافيين منهم بحر مانهم من مورد رزقهم الوحيد الذي يعتمدون عليه في اعالة ذويهم!

والمفروض ان القوانين انما تسن لتنمية المصالح وتكثير المنافع والمحافظة على الحقوق اما في فلسطين فانها توطع وتخلق محاباة لفئة من الناس مهم كانت النتيجة . ولكن الحكومة معذورة لانها تنفذ سياسة خرقاء من شأنها ان تضع البلاد في حالات اقتصادية تسهل لليهود بنا وطنهم القومي ، على حساب المكلف العربي ...

المراد الرقى عي البنك العربي:

يسود التفاؤل جميع المحافل العربية الاقتصادية بدلا من التخوف من ركود الاحوال. فقد رأينا النشاط يسود

اهم ميادين العمل على الرغم من اضراب البلاد المنقطع النظير اذ تألفت شركات عديدة و نظمت مشاريع كبيرة كلهاترمي الى الاستقلال الاقتصادي.

وثما يدل على أنجاه البلاد انجاها حسنا ذلك القرار الذي اصدره مجلس ادارة البنك العربي برفع رأس ماله الى الذي اصدره مجلس ادارة البنك العربي برفع رأس ماله الى ١٠٥،٠٠٠ جنيه دفعة واحدة . اي انه زاد ستين الف جنيه فاصبح اكثر من ضعفي ماكان عليه ، فضلا عن احتياطيه البالغ عشر بن الفاً من الجنيهات .

وللقارى، الكريم ان يستنتج من هذه الخطوات الواسعة، ما وصلت اليه هذه المؤسسة الوطنية من الرقي المطرد في اعمالها، حتى عدت بحق احدى دعائم استقلالنا الاقتصادي المنشود. والمطلع على المشاريع المهمة التي يأخذ هذا البنك بيدها ويرعاها الى ان تقف على قدميها وتسير في سبيل النمو والنجاح، يعلم عظم المهمة التي يؤديها للبلاد واهلها.

الاضطراب المالى فى سورية ولبناده :

كان لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، اثر سيء في الدوائر الاقتصادية والمالية في سورية ولبنان، نشأت عنه فوضى في الاسعار واضطراب في قيمة النقود، امتد الى جميع مرافق الحياة . وقد اتخذت الحكومة والمفوضية العليا تدابير شديدة للقضاء على المضاربة ومنع تسرب الذهب من البلاد من ذلك تحديد اسعار العملة كما يلى:

قرش سوري العمالة الدولار الدولار الخنيه الانكليزي

العمالة	سوري	قر ش
الجنيه الفلسطيني	112411 144	040
الجنيه المصري		00+
الليرا الإيطالية		0 V
الفرنك السويسري		17 4
الفرنك الفرنسي		
الليرة الفرنسية الذهب		77.
» العبانية »		Vo.
» الانكليزية »		٨٣٢

لكن هذه التدابير لم تأت بالفائدة المرجوة اذ اشتدت المضاربة في شراء الذهب و ببعه سبائك او نقوداً . وقد كثر تهريب الذهب من سوريا ولبنان عن طريق فلسطين وصيارفها حتى ان رجال الامن في منطقة الحدود عند الناقورة اكتشفوا عصابة اعتادت جلب الذهب والفضة من سوريا الى فلسطين حيث ارتفعت اسعار هذين المعدنين ارتفاعاً كبيراً . فالليرة العثمانية الذهب بلغ صرفها عندنا ١٥٥ قرشاً فلسطينياً او ما يعادل ١٠٠٠ قرش سوري وهكذا النقود الاخرى . وهذا الذهب المجلوب لفلسطين لا يبقى فيها بل يشحن الى اوربا وخصوصاً فر نساوا يطاليا وغيرها من البلاد التي تكنز المعادن الثمينة للاعتماد عليها في ايام الحروب العصيبة حيث لا تروج عملة سواها في الاسواق الدولية .

ومتى علمنا ذلك فهمنا قوة التيار الجارف الذي يكتسح امامه ذهب سوريا ولبنان ، ويسبب اضطراب الاعمال التجارية والمالية فيها · وما دامت الليرة السورية اللبنانية مرتبطة بالفرنك الفرنسي فانه لا أمل باستقرار الاحوال

الا اذا استقر الفرنك على قيمة ثابتة . ولكن متى يتم ذلك وعجز ميز انية فرنسالسنة ١٩٣٧ يقدر بنحو ٣،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك ؟

الحركة في ميناء يافا :

وهذه السفرات هي مفتتح موسم التصدير الجديدوقد الحسنت الوكالة العربية صنعاً باختيار اصلح السفن واسرعها لشحن البرتقال فهي واسعة ، جيدة التهوية ، وتسير بسرعة ١١٤ الى ١٥ عقدة في الساعة فتصل المواني الانكليزية بنحو عشرة ايام ! وهكذا نرى حركة ميناء يافا تسير سيرها الاعتيادي مهمة تجارها و نشاط بحارتها ، رغم التهديد والوعيد .

ويظهر ان اليهود سيقترحون على الحكومة مشروعاً يتضمن انشاء مرفأ كبير بين يافاوتل ابيب لا تقل سعته عن مرفأ حيفا ، وانهم يسعون لتأليف شركة يهودية لجمع المال اللازم له من متمولي اليهود انفسهم . ويقال انهم سيجمعون لحذا الغرض نحو مليوني جنيه اي اكثر مماكلف مرفأ حيفا نصف مليون جنيه! وهم يزعمون ان المرفأ الجديد سيكون بين العرب واليهود حتى اذا اضر بت البلاد بعد اليوم استطاع اليهودان يحولوا دون شل حركة تجارتهم بواسطة عمال منهم يفرغون بضائعهم رأساً دون اللجوء الى بحارة العرب ومواعينهم .

وقد فاتهم ان حق انشاء المرافيء ليس مقصوراً على ارادتهم وحدهم، وان اكثرية الاهالي لن تقرهم على هذه الشركة المزعومة.

الاذاعة الموسلكية الفلسطينية :

كان عدد الاجهزة اللاقطة للراديو في فلسطين ، نحواً من ٨٠ جهازاً في اخر سنة ١٩٢٨ فبلغت ١٧،٠٠٠ جهاز في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية ، كما يدل عليه الاحصاء الآتي : —

				**	
جهزة	.yı	الشهر	الأجهزة		الشهر
١٣٠٠٨٧	یی ۱۹۳۲	كانونثا	۸،۸۰۰		حزيران
14:4-1	((شباط	964.	(1	عوز
1262	«	آذار	96400	((آب
101411	«	نیسان	1 - 6 1	((ايلول
176-8-	4	ایار	1 = 67/4=	رل»	تشرينا
1460	• • ((حزيران	116448	ایی»	تشرين
		7 .	176177	رل»	كانوناو

وقد علمنا من مصدر خاص ، ان عدد الاجهزة قد تضاعف اليوم اذ زاد على ٢٤٠٠٠٠ . فاذا صح هذا كان دخل الحكومة من الرخص فقط اكثر من ١٢٠٠٠٠ جنيه سنويا بحساب نصف جنيه في السنة عن كل جهاز . وهذا المبلغ كثيراذا قيس بحا يجبي في القطر المصري كله اذ لا يتعدى دخل الرخص ٤٠٠٠٠٠ جنيه عن ٤٠٠٠٠٠ جهاز حسما اطلعنا عليه في بعض صحفها .

وهذا بغض النظر عن الرسوم الاخرى التي تدخل الى خزينة الحبكومة من الرسوم الجمركية المفروضة على الاجهزة وادوانها وهو مبلغ كبير.

فلاغرو اذا ما طلب الجمهور من ادارة الاذاعة ان تدخـــل شيئًا من التحسين على برامجها بحيث لا تنحط عن مثيـالاتها في الامم الراقيـة ولو كلفها ذلك بعض الانفـاق

اما هذا التحسين فينبغي ان يعهد بدرسه الى لجنة او لجان تؤلف من اصحاب الخبرة والاختصاص فتساعد الادارة على الاصلاح المنشود من حين لآخر.

الاعداد السابقة

احتفظت ادارة (الاقتصاديات العربية) بعددقليل من مجموعات اعداد المجلة لسنة ١٩٣٥ نيتمكن الذين لم يحصلوا على الاعداد في السابق ان يقتنوها في مكتبتهم. فكل من يود الحصول على المجموعة المذكورة يمكنه مراجعة الادارة.

شجعوا المصنوعات الوطنية

نظرات في المذاهب الاقتصادية

-4-

علمنا مما مر بنا كيف ان اصحاب (الذهب الحر) يجنحون الى التفاؤل، ويبالغون في قيمة قوانينهم الأساسية المبنية على مبدأ « ليس في الامكان، ابدع مما كان، » ويزعمون ان سير البشر على السان الطبيعية يؤدي بهم الى اليسر والرخاء، ويضمن التوازن عند اضطراب الاحوال، وتضارب الحادثات الاقتصادية.

غير ان هنالك قانونين طبيعيين اكتشفها مالثوس وريكاردو، واقرها اقطاب ذلك المذهب على الرغم من انهما ينذران العالم باعظم الشرور.

فالثوس يقول: ان البشرية في خطر لان الموارد الطبيعية اللازمة للمعيشة تزداد بنسبة حسابية ، أي بنسبة واحد الى اثنين ، الى ثلاثه ٥٠ وهلم جرا ، بينا يزداد سكان الكرة الارضية بنسبة هندسية ، أي بنسبة واحد الى اثنين ، الى اربعة الى ثمانية وهلم جرا ، ومعنى هذا ان الاحوال اذا استمرت على هذا النوال ، وقع البشر في عسر شديد لنضوب موارد العيش ، فلا بد من ان تحدث ثورات ، او كوارث اخرى ، تبيد الزائد من السكان ، ليتيسر للباقي ان يحيا حياة رغدة او يعمد الناس من تلقاء انفسهم الى تحديد النسل ! وريكاردو يقول : ان الاجر الطبيعي لعمل العامل ، هو الذي يبلغه من ضرورات الحياة ،ما يسمح له بتخليد نسله بلا زيادة ولا نقصان . اي ان زيادة نسل العامل ، مدعاة لانقاص المال الذي يتناوله ثمناً لعمله ، وهذه كارثة سوداء لاخلاص منها الا بكثرة الوفيات او تحديد النسل !

وهذان القانونات قاسيان لا يرحمان ، اذا صحا،كانا نذيري شؤم وبلاً ، ، يقع على البشرية جمعاء !

وهنا انبرى العلماء لتفنيد المذهب الحر، واصلاح مواطن الخطأ

والنقص فيه ، فظهر مذهب التاريخيين ، الذين عزوا ضعف المذهب ، الى عدم اهتمامه بالتاريخ ، في درس المؤسسات الاقتصادية السابقة ، وبحث الحادثات الاقتصادية في العصور الغابرة ، لتتسنى له معرفة اسبابها وكيفية نشوئها وتطورها ، ومقابلتها مما يجري في عصرنا الحاضر . وقد انحوا باللائمة على خطة التعميم التي اختطها ، وجبرية السنن التي ابتدعها ، ذاهبين الى ان علم الاقتصاد لا يشبه العلوم المادية وانه بالعلوم البيولوجية اشبه .

ومع ما لهذا المذهب ، اي مذهب التاريخيين من المزايا ، واهمها تنظيم علم الاحصآ، ، وضبط قواعده ، وجمع طائفة لا يستهان بها من المواد اللازمة للدرس والتمحيص ، فاننا لا نرى حاجة لبسطه لقرائنا، لانه انصرف الى الهدم ولما يوفق للبنآء .

وقامت ايضاً المذاهب الاشتراكية المتعددة ، فاحدثت حركة كبيرة ، في العلوم الاقتصادية نجملها فيما يلي :

يضارع مذهب الاشتراكيين ، مذهب الاحرار في القدم ، بسل هواقدم منه تاريخياً ، اذ وجد الاستراكيون قبل ان عرف الاقتصاديون . الاان قدم اولئك لم ترسخ الا بعدان اصبح الاقتصاد علماً وقاموا بمعارضته . اما تعاليم الاشتراكية فيصعب تحديدها نظراً لما احاط بها من ضروب النقد والجدل واختلاف الآراء . ولذلك سنكتفي بذكر ما عقد عليه الاجماع ، وهاكم اهمه :

۱ ان نظام الهيئة الاجتماعية الحاضر ، معتل اعتلالالا دواء
 له ، ولا بد له من ان يتداعى في مستقبل غير بعيد .

٢ -- ان سبب الفوضى الاجتماعية ينحصر في استثنار فئة قليلة من الطفيليين بالاموال التي يختلسونها من فضلة عمل السواد الاعظم من العاملين ، الذين يسخرونهم تسخيراً .

۳ ان الاشتراكية تتوقع حدوث انقلاب سلمي او ثوري ،
 تضمحل فيه سيادة المتمولين ويقف تسخير العال تدريجاً او
 دفعة واحده .

و يشرح لنا كارل ماركس في كتابه « رأس المال » هذه النظرية ، بصورة علمية مبنية على المشاهدة ، ودرس المؤسسات الاقتصادية بمساعدة التاريخ فيقول :

ان قيم الاشياء تقاس بساعات العمل التي تصرف على تهيئتها وصنعها ، أي ان العمل هو الاساس في تقدير اسعار المنتجات من صناعية وزراعية وغيرها . وبهذا تنهدم النظرية التي تقدر السلع بحسب منفعتها ، لان المنفعة تختلف باختلاف الزمان والمكان والناس ، ولو تماثلت هذه السلع . ولنضرب لذلك مثلا عاملا او أجيراً يعمل عشر ساعات في النهار فما يجب ان يكون اجر هذا العامل ؟ يجيبنا كارل ماركس : عشر ساعات عمل مها كان ناتج هذا العمل ، سواء أكان خبزاً او قماشاً او احذية . لكن المتمول الذي استخدم هذا العامل لا ينقده اجره كاملا بل يدفع له ما يساوي خمس ساعات الحامل لا ينقده اجره كاملا بل يدفع له ما يساوي خمس ساعات الحصول عليه اي عناء! ويفيض كارل ماركس بشرح الوسائل التي للحصول عليه اي عناء! ويفيض كارل ماركس بشرح الوسائل التي يلجأ اليها اصحاب رؤوس الاموال ، في استغلال العمال فنها :

1 — اطالة ساعات العمل في النهار الواحد كجعلها اثنتي عشرة او اكثر . وهذا ماكان جارياً ومتبعاً ، الى ان تدخل القانون مؤخراً ، فوضع حداً اعلى لساعات العمل ، في بلاد كثيرة فجعلها ثمانياً او اقل ، ومنح العال الحق باجازات يستر يحون خلالها و يتناولون عنها اجراً كاملا ، هذا فضلا عن ايام الاعياد .

٣ — انقاص عدد الساعات اللازمة للانتاج بحيث تكثر المنتجات ويزداد كسب ارباب المصانع اذ يقل انفاقهم وذلك باستعال المخترعات الحديثة كالآلات وما شابهها ، مما يعين على ذلك او يغني عن الايدي العاملة ، او باستخدام النسآء والاطفال ، بأجر أقل من اجر الرجال . وهنا تدخل القانون ايضاً فوضع شروطاً عديدة من اجر الرجال . وهنا تدخل القانون ايضاً فوضع شروطاً عديدة من

صحية وغيرها تقلل من استخدام هذه الطبقة من العال.

ولم يعد الاشتراكيون بهتمون بما ستكون عليه الهيئة الاجتاعية في المستقبل، ولا في طرق اصلاحها لانهم يرون ان الاشتراكية وقد اصبحت علمية، تبحث فيا سيقع لا فيا يجب ان يقع . بخلاف الاشتراكيين الاولين اسب المعروفين (بالحاليين) فانهم حاولوا ان يصلحوها حسب مقتضيات العدل والانسانية، ووضعوا لذلك المناهج والبرامج الخلابة لتصبح ارضنا جنات عدن ، فالماركسيون لا ينكرون النواميس الطبيعية ، لكنهم يرون أنها تستازم التبدل والتطور، ويشبهون البشر بالنبات او الحيوان الذي لا ينفك يتغير من مولده الى مماته .

وقد ذهب كارل ما كس الى ابعد من ذلك اذقرر ان الحادثات الاقتصادية ، وحصوصاً ما يتعلق منها بالانتاج والصناعة ، تؤثر على جميع الاحوال الاجتماعية قريبها وبعيدها صغيرها وكبيرهاحيث قال: « اذا غير البشر اساوب انتاجهم تغيرت بذلك جميع علاقاتهم الاجتماعية ، فان طاحون اليد او جدت عهد الرق ، وطاحون الريح ، عهد الاقطاع وطاحون البخار ، عهد التمول الصناعي الحالي ، وعلى هذا قام من تلاميذ ماركس من علل ظهور المسيحية ، والاصلاح الديني ، والنهضة ، والثورة الفرنسية وغير ذلك باسباب اقتصادية محضة !

وقد اشتهر هذا المذهب (بالمادية التاريخية) واحدث ضجة كبرى عند انتشاره، وهو لا يخلو من بعض الحقائق بمعنى ان الانسان يسعى ورآء القوت قبل ان يأتي عملا ما لكن القول بأن الشؤون الاقتصادية هي اساس الحضارة، لا يعني أنها سبها . فماهي الاكالتربة التي تنبت عليها اصناف النبات المختلفة ليس الا.

ورأي أكثر الاشتراكيين انه لابد من حدوث ثورة تتبدل فيها الحالة الحاضرة بخير منها ، غريب بمن يعتقدون بالنشوء والتحول التدريجي . لكنهم يبررون ذلك بان كل انقلاب يتم عادة ، بازمة اي بشدة وعنف ، كما يحصل لدودة القز متى تحولت الى فراشة فانها تمزق شرنقتها ، والفرخ لا يخرج من البيضة حتى يكسر قشرتها .

وانظروا كيف يصف كارل ماركس انقراض عهد المتمولين . فهو يقول: ان رقي الصناعة بتعود المخترعات والالات ، والمنشئات الاقتصادية ، يرفع الضعيف من المشاريع الى الاندماج بالقوى ، اويزول من عالم الوجود . وهذا ينتهى بتغلب اصحاب الملايين على متوسطي الحال من ارباب المصانع . وبنتيجة ذلك يتكاثر الاجراء ويستفحل خطبهم اذ تقل اجورهم ويكثر العاطلون عن العمل . زد على ذلك نزوح الفلاحين الى المدن افواجاً ، وهجرهم القرى بسبب فقد انهم الملاكم الصغيرة التي كانوا يعيشون من ريها ، وقد اجلوا عنها مضطرين ، بقوة اصحاب المال الذين عملكوها بالشراء أو الجلوا عنها مضطرين ، بقوة اصحاب المال الذين عملكوها بالشراء أو الخداع والاغراء · ثم الافراط في الانتاج وما ينجم عنه من ازمات اصحت مزمنة واستعصى علاجها حتى اصبح مستحيلا .

بهذه الوسائل وامثالها ، التي كانت السبب في استفحال نفوذ المتمولين ، وامتداد سيطرتهم حتى طغت على جميع المصالح والمؤسسات الجوية ، سينهار حتما صرح استبداد هذه الفئة القليلة من اصحاب الاموال الطائلة ، وذلك كما يقول ماركس للاسباب الاتية :

١ - ان الافراط في الانتاج يؤدي الى الكساد ويضعف
 قوة الشراء .

ان تكاثر الشركات المساهمة يقضي على التملك الفردي ويلاشيه .

۳ — للسببين السابقين ، ينتشر الفقر المدقع بسرعة هائــلة
 ويستفحل شره .

كل ذلك يدعو الى تنازع الطبقات ، بل الطبقتين الوحيدتين اللتين ستقفان في الميدان وجهاً لوجه ، تكشركل منها عن انيابها للاخرى و اما النتيجة ، اما الغلبة ، فيرى كارل ماركس واتباعه انها ستكون لطبقة العمال .

فنرى مما اسلفنا ان كارل ماركس ومريديه من بعده ،حاولوا ان يصبغوا مذهبهم بصبغة علمية ، فسموه « بالاشتراكية العلمية » ذاهبين في ذلك مذهب الاقتصاديين الاولين، من حيث الاعتقاد

بوجود سنن طبيعية يسير عليها البشر في معايشهم ، ومعاملاتهم ، وعلاقاتهم بعضهم ببض . وانهم خالفوا الاقتصاديين السابقين، في القول بأت تلك السنن جامدة قاسية لاتبديل لها . وان المنشئات الاقتصادية خاضعة لناموس النشوء والارتقاء ، قابلة للتحسن والاصلاح .

وليست نظرية ماركس في تقدير قيم الاشياء بالعمل مما يعول عليه ، في ايامنا هذه ، فان لتقديرها اسسا علمية اخرى ، سنذكر بعضها فيما بعد . لكن هذا لايمنع الاعتراف بجليل الابحاث التي تضمنها كتاب (رأس المال) لاسيم تحليله نفسية المتمول واثر رأس المال في النهضة الصناعية الحاضرة . وقد ايدت الحوادث كثيراً من النبوات التي تكهن بوقوعها منذ نحو قرن مثل قيام النقابات الصناعية ، واتحادات ارباب المصانع وسيطرة المتمولين على اكثر الصناعات التي كان يديرها الافراد . وقد اجاد في التمييز بين راس المال الطبيعي المنتج كادوات العمل والاته والوسائل الهندسية وماشاكل الطبيعي المنتج كادوات العمل والاته والوسائل الهندسية وماشاكل دلك وبين راس المال الذي همه جمع الثروة من فضلة عمل العمال دلك وبين راس المال الذي هذا المناهدة عمل العمال

وعلى الرغم من ذلك فقد تبارى العلماء في نقد هذا المذهب، وكان لاتباع كارل ما كسحظ كبير في تغيير مجراه بل نقضه من الاساس . غيران هناك مذهبين جديرين بالذكر والتنويه بماوصلا اليه ، باسلوب علمي محض ، من النتائج الباهرة ، في تثبيت قواعد علم الاقتصاد . و يحسن بنا ان نشير اليها بشي من الاقتضاب وهما

الاول المذهب الرياضي : وقد حاول ان يشرح لنا جميع القوانين الاقتصادية بطرق حسابية ، اورسوم هندسية ، اومعادلات جبرية ، بناها على نسب رياضية محضة يصعب علينا البحث فيهالان ، لان بيانها يحتاج الى لوح أسود وطبا شير كالتي في المدارس ولما كانت النتائج التي وصل اليها هذا المذهب ، هي نفس النتائج التي التي والله المناه واحدة .

الثاني المذهب السيكولوجي : وهو يرجع الحادثات الاقتصادية الى اسباب نفسية يجمعها قانون واحد اطلق عليه اصطلاحاً اسم

(قانون المنفعة الدنيا) التي هي مقياس قيمة تبادل الاشياء في نظرهم. فهم يرون ان لا قيمة للاشيآء بنفسها ، بل بحسب الحاجة التي تدعو الانسان الى اقتنائها ، فاذا قضى منها وطره ، تلاشت قيمتها ، فلا تعود الا اذا تجددت الحاجة . وليست المنفعة منحصرة في الاشياء بل تكون في الاعمال والمساءدات التي يؤديها البشر بعضهم لبعض. فما القيمة اذن ؟ تختلف القيمة عن المنفعة ، بأن المنفعة تقتضي ارتباطاً بين الانسان و بعض الاشياء ، في حين ان القيمة تتضمن النسبة بين شيئين اي منفعتين . وليست الاشياء التي نتطلبها سوآء من حيث رغبتنا فيها ، فاننا لا ننفك نرفع بعضها على بعض درجات ، بترتيبها وتصنيفها .ولكن ما السبب في وحدة الاسعار للسلع المماثلة المعروضة في سوق واحدة ، مع اختلاف الحاجة اليها شدة وضعفاً ؟ ذلك بأن السعر يرتكز على ادنى حاجة تقضيها هذه السلع! فلو كان عندي ثلاث قرب من الماء ، لصنفتها بحسب الحاجات التي استطيع ان اسدها بها ، فأحتفظ بالأولى لشرابي ، وبالثانية لاغتسالي، و بالثالثة لتنظيف ارض بيتي . فاذا فقدت احداها لعارض ما ، ولم أتمكن من استبدالها بغيرها ، فأني لا احرم نفسي من الشرب ،وهو الحاجة العليا ، ولا من الاغتسال ، وهو الحاجة الوسطى بل اهمل تنظيف ارض بيتي ، وهو الحاجة الدنيا التي يقضيها لي المآء. وهذه هي التي تعين قيمة الماء ، وعن كل قربة من الثلاث بدوث فرق ولا تمييز! وبعد شرح يضيق القام عن استيعابه، يصل اصحاب المذهب السيكولوجي الى النتائج الآتية :

١ -- ليس لجميع السلع المهاثلة المعروضة في سوق واحدة ، الاسعر واحد، يقوم بحسب ادبى الحاجات التي يمكن قضاؤها بهذه السلع.
 ٢ -- هذا السعر هو وحده الذي يضمن تكافؤ العرض والطلب في كمية السلع المطروحة في سوق واحدة .

٣ - انه هو الذي ييسر لا كبر عدد ممكن من المشترين والبائمين الحصول على ما يسد حاجاتهم ، ويضمن رضاهم بصفقاتهم . ويسمي اصحاب المذهبين ، الرياضي والسيكولوجي هذه النتائج

نواميس التوازن ، وقد بنوها على المبدأ القائل « بأن الانسان يسعى القضاء اكبر كمية من اوطاره ، بأقل عناء مستطاع » ومن المذاهب المهمة في عصرنا الحاضر ، مذهب الاشتراكية الحكومية ولاعلاقة لهذا النوع من الاشتراكية ، بما سبق لنا الكلام عليه ، فانهما على طرفي نقيض : هذا يميل اليه الحكام ، والمستبدون ، وذاك ينشده الثائرون ، والناقمون .

فالاشتراكية الحكومية ، هي بنت المذهب التاريخي، المتقدم الذكر بل هي هو . لكنها انفصلت عن مذهب القدماء ، بالطريقة ، وأسلوب البحث ، ثم لم تلبث ان خالفته في المنهج والغاية.

فقد شرعت بنبذ مبدأ حرية العمل الخاص بمذهب الاحرار وعدت التمييز بين العلم والفن ، ايك الفصل بين النظريات وتطبيقها، قضية اكل الدهر عليها وشرب . فقضت ان يكون للعلم غاية عملية ، فاحيت بذلك فكرة الاقتصاديين الاوليين . وذهبت الى استحالة تعديل النشئات الاقتصادية ، على غير ما يخطه لنا التاريخ فهي اذن تعتقد ان العلم يشتمل على الفن ، كما يحتوى الماضي المستقبل ولاتفرق بين ما كان ، وما يكون وما يجب ان يكوى فبينا نرى مذهب القدما، ما كان ، وما يكون وما يجب ان يكوى فبينا نرى مذهب القدما، الوجد تملك العقار ، وتسخير العمال مثلا من المنشئات النهائية التي بعد تملك العقار ، وتسخير العمال مثلا من المنشئات النهائية التي ينظرون اليها كادوار تاريخية ، تأتت عن اسباب مختلفة ، وتكيفت باشكال متنوعة قضت بها تغيرات الزمان والمكان .

ولما كانت لاتحفل بمبدأ السنن الطبيعة ، ولا تهتم بها اهتمامها بالشرائع الوضعية التي يسنها رجال القانون ، احلت هذه المقام الاول في التأثير على نشوء الاجتماع . فهي اذن تميل الى توسيع نطاق وظيفة الحكومة ، وتضرب بمخاوف الآحرار ونفرتهم منها ، عرض الحائط .

وقد احدث هذا المذهب تأثيراً . كبيراً ، على الاقطار والشرائع في عصرنا هذا ، لاسيا قوانين تحسين حالة العمال ، ووضع النظم الدولية لحركة اصلاحهم ، والمساعدات الادبية والمادية التي أمدت

بها الحكومات طائفة من المؤسسات الاجتماعية وغير ذلك . وفوق هذا فانه افاد العلم ، فائدة جلى بتوسيع حدوده التي ضيقها عليه اصحاب المذهب القديم ، فجعلوها في غاية البساطة ، ونهاية الابداع ! واختط لعلم الاقتصاد منهجاً ، بعدان كان لامنهج له واجاب على ماكانت الانسانية المتالمة تردده منذ ازمنة طوال سائلة «ما العمل ؟» بغير ذلك الجواب القاسى : « حرية العمل »

ومن فوائده انه فند زعم اصحاب مذهب الحر، ان تدخل الحكومات في شؤون الناس، يؤدي الى انحلالها، وتنزلها عن سلطانها، واثبت انوظيفة الحكومة كانت، ولاتزال ذات تاثيرعظيم فان الحكومة هي اول من سن القوانين، وقرر الحقوق فكيف ننكر ما لهذه من التأثير على الاوامر الاجتماعية من الوجهة الاقتصادية المحضة كحق التملك، والوراثة، وجميع انواع العقود في البيع والتسليف والايجار؟

قد يعترض على هذا بأن الحكومة لا تبتدع قانوناً ، ولا تخلق حقاً من عندها ، وانما هي تجاري في ذلك العرف والعادة والاخلاق . وهذا الاعتراض حق لكنه ناقص . خذ مثلا منع الحكومة صنع بعض المسكرات ومعاقرتها ، ونشر الكتب البذيئة ، والرسوم الفحشية وتحريم القار ... فهل هي في ذلك تجاري العادات أم تحاربها ؟ ولا يغيبن عن بالنا ان الحكومة ، على ما فيها من عوج ، قامت حتى في الشؤون الاقتصادية ، باعمال جليلة ، لا يقوى الافراد على تحقيقها . الشؤون الاقتصادية ، باعمال جليلة ، لا يقوى الافراد على تحقيقها . مثال ذلك : الغاء الرق ، والاستعباد ، وتنظيم العمل ، وحماية الاطفال والنساء من آفات المصانع والمناجم ، وتعبيد الطرق ، والعناية بالصحة العامة ... نم ان للافراد قسطاً في الاصلاحات وليكن الولاحولا حولها وطولها ما كان اولئك المصلحون يصلون الى شيء ! على ان هنالك اعتراضين وجيهين على الاشتراكية الحكومية :

الاول: ان الحكومة وان كانت تقوم باصلاحات عظيمة الا انها لا تنفذها الا بالقانون اي بالاكراه. ويرد على ذلك بأن التسليم لارادة الاكثرية واجب في كل اجتماع طوعاً او كرها.

وفضلا عن ذلك فان الحكومة قد تدعو الى العمل من غير اكراه . وذلك بالقدوة الحسنة كما تفعل في دورصناعاتها، ومستنبتاتها الزراعية ، او بالمساعدة كما تفعل في انشاء الطرق والمرافي واقنية الملاحة ودائرة البرق والبريد ، وكاسدائها الاعانات لبعض المنشئات الخاصة كشركات التعاون ، وصناديني الادخار، والتقاعد، والبطالة، وكانشائها المدارس لتعليم الحرف والصناعات .

الثاني: أنها اظهرت عجزاً في ادارة بعض المشاريع الاقتصادية وجعلتها آلة لحدمة الاحزاب لا المصلحة العامة. ولاخلاف في هذا الا ان مثل هذه النقائص لم تنجم عن طبيعة الحكومة بل من اعتلال تأليفها. اذ ليس ثمة ما يدعو الى اعتبار الحكومة ،احط من غيرها من البيئات الاخرى التي تهيمن على المصالح الاقتصادية ويجب ألا ننسى ان الحكومة ، حتى في ارقى البلادالديموقر اطية لاتؤسس الا للقيام باعمال السياسة لا الاقتصاد ، وان هذه مقيدة بتلك ، قاذا أحسن تاليفها بحسب ما تقتضيه هذه الوظائف الجديدة ، واسندت الوظائف الى اهل الاختصاص ، واصلح نظام الانتخاب العام بحيث يصبح ممثلا ارادة الاكثرية ، تلاشت هذه الاعتراضات .

سري

للاستاذ خليل السطاكيتي

مجموعة رسائل قيمة تحتوي على مساجلات ادبية وعلمية واجماعية مما بعث به المؤلف الى نجله السيد سري ، الطالب بجامعات اميركا ثمن النسخة . . ، مل فلسطيني ما عدا اجرة البريد اطلبوها من شركة المطبوعات العربية ص ب . ٢٦٨ القدس ومن اشهر المكتبات في فلسطين ومصر وسوريا والعراق

الى حضرات المشتركين

ترجو الادارة ممن يغير عنوانه ان يعلمها بذلك حفظ الانتظام ورود الاعداداليه في اوقاتها.

التطور الاقتصادي

ملخص عن مقال بقلم السيد مظفر عبد الرحميه

منذ اليوم الذي تألفت فيه الجعية العربية الوطنية (سنة ١٨٩٥) في باريز لغاية تحرير البلاد العربية من النير الاجنبي ، ونحن لا نزال نعاني مصاعب اقتصادية متنوعة . ومن السهل ان نرى ان الحاجة الى المال اللازم لنيل الاستقلال كانت المانع الا كبر للحصول عليه . ثم ان تجزؤ البلاد وانفصال الواحد منها عن الاخر ادى الى حرمان العرب من ان يشتركوا متعاونين لنيل مآربهم السياسية الواجب اليوم يحتم علينا ان نضم هذه البلاد ، التي يفصل بعضها عن بعض حدود سياسية من وضع غيرنا ، ونوحدها بالروابط الاقتصادية المتينة فنتمكن بعدئذ من نيل الاستقلال السياسي الذي لا يمكن ان نحصل عليه الا بعد توطيد اركان الحالة الاقتصادية .

ان سوريا وفلسطين كلاها غني باراضيه الزراعية ومعادنه ،فاذا حصل التعاون بين المتمولين في هذين القطرين لا يبقى مجال لاجنبي لاستغلال امواله في احد مرافق البلاد . لماذا لا نقوم بتأسيس

شركات وطنية لتبحث عن مناجم الكاز والنحاس والرصاص الموجودة بكثرة في جوف الارض في شمالي سوريا وفي شرقي الاردن؟

على جانبي نهر الاردن بمسافة ميل طولا وثلاثين ميلاعرضا اراض مشهورة بخصبها فاذا عولجت بطرق فنية ، وجعل لها نظام من الري على الاصول الحديثة امكن ان تغل غلات وافرة تسد بها حاجات البلاد العربية والبلاد المجاورة ايضاً كتركيا واليونان وغيرها وخصوصاً في فصل الشتاء .

ولا يفوتنا هنا ان نشير الى تجارة البرتقال الفلسطيني التي اذا السع نطاقها تدر على العرب عامة ارباحاً شيى ومع اجتهاد اليهود لجعل قياد هذه التجارة بايديهم فان العرب لا يزالون يسيطرون عليها، ولا يعجزون اذا تعاونوا ان يؤلفوا شركات لصنع المربيات والشراب واصدار مصنوعاتهم للبلاد العربية وغيرها ولا يخفى ان القيام بمشاريع كهذه يتطلب الوفا من العال ، وسيؤدي الى ايجاد موارد رزق ثابتة . فاذا بلغنا هذا الشأو من النجاح تيسر لنا عندئذ ان علي شروط استقلالنا على الذين يتحكمون في امورنا .

قد يقال ان مشاريع كهذه سهل شرحها على الورق والاشادة

بنك باركليز

(الممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج)

بنك حكومة فلسطين وكلاء لجنة النقد الفلسطيني

عكا ، غزة ، هادارها كرمل ، حيفا ، الخليل ، يافا ، القدس ، نابلس ، الناصرة ، رامات كان ، تل ابيب

المندمج لباركليز بنك محدود الضمان

عجموع واردات باركليز تتجاوز

مبلغ ٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي

بذكر فوائدها ، لكن اخراجها الى حيز العمل صعب جداً يعوزه مال طائل ، فكيف يتم جمعه ، وثمن نجمعه ، ومن يتولى امر مهمة شاقة كهذه ؟ ان الامر سهل اذا رافقه حسن التدبير و بعدالنظر . فبدلا من ان يبذر الفرد منا ماله ويضيع اوقاته على اعمال صغيرة كما هو جار اليوم ، الاولى بنا ان نؤلف شركات كبيرة على نطاق واسع بتأييد بنك عربي ، تطرح اسهمه للبيع ، ليس في اسواق فلسطين بقط بل في سوريا ايضاً فيكون لنا راسمال جسيم بفوق التصور نستطيع به ان نؤسس مشاريع تجارية كاستغلال غور الاردن مثلا ، او انشاء صناعات لعصير البرتقال وغير ذلك .

وجديربنا عند تاسيس الشركات ان نتذكر اخواناً لنا في امريكا الشهالية والجنوبية من ارباب الاموال الواسعة الذين يسرهم ان يكون لهم نصيب في هذه الشركات. فالمجال للعمل المنتج المشترك واسع، والاموال اللازمة لتحقيقه سهل جمعها والارباح مضمون اكتسابها. عند الاميريكان قول ماثور (ان الله يعين الذين يعينون انفسهم) وهو صحيح فمن يسعى لنفسه يؤيد الله مسعاه.

ان في سوريا الجنوبية فلسطين وشرقي الاردن انهاراً غزيرة اذا احسن استخدامها درت لنا الارض لبنا وعسلا. وارى ان

اول مايجب الشروع به لانعاش الزراعة وتوسيع مداها هو بناء سدين احدها على العاصي والاخر على الفرات، والاخير منهما يجري مسافات طويلة في اراض شاسعة لاتستفيد منه شيئاً. فاذا استعنا بمياهه لزراعة قصب السكر مثلا وجلبنا الالآت اللازمة لاستخراج السكر تيسر لنا ان نمد جميع البلاد العربية بما تحتاج اليه من هذه المادة الحيوية ممان الذرة تخصب جدافي تلك الجهات ، فلماذا لانهتم بزراعتها ونستعمل محصولها لاستخراج السبيرتومنه ، وبمقادير كبيرة تكفي لسد قسم كمير من حاجة الاسواق الاوروبية ايصالي هذه المادة الحيوية .

ومن المحاصيل التي لم تنل ما تستحقه من العناية الفستق الحلبي ، وتجارته اليوم بايدي تجار من حلب مع انه ينمو في منطقة عينتاب في حدود تركيا . على ان تربة سوريا تصلح له كثيراً ، فلماذا لانعنى به واراضي جبال العلويين يكثر فيها شجر البطم وتطعيمه بالفستق امرسهل ؟ ومنها التبغ وزراعته شائعة في سوريا وفلسطين والتبغ اللاذقاني المعروف لا يستغنى عنه حتى ان الانكليزي والتركي لا يجود اذا لم يمزج به . فاذا احسنا زراعته واسسناها على الاصول الفنية امكن اصدار كميات وافرة الى اوروبا وغيرها .

المن في المالية المنافية المنافية

هو اول مصرف (بنك) عربي قام في فلسطين برؤوس اموال عربية صرفة وعلى سواعد عربية متينة ، وقد احرز بفضل الله تعالى ومنته ومؤازرة كرام الوطنيين في الوطن والمهاجر اكبرشطر من النجاح ونال منتهى الاعتباد والثقة فكثرت عملاؤه وامتدت ظلاله وافتتح فروعا بيافا ، وحيفا ، والخليل ، ونابلس ، وعان . وسيفتت فروعا اخرى في بعض الاقطار العربة خدمة للامة العربية الكريمة، وتوثيقاً للروابط الاقتصادية بين هذه الاقطار ، وهو يقبل الودائع تحت الطلب ولاجل ، بفائدة رائحة . ويسلف على الاوراق التجارية والمالية ، وغربه السلات التجارية لأجل ، وبالاطلاع ، ويقبل ايضا الكمبيالات برسم التحصيل ، ويسحب الشيكات على داخل البلاد وخارجها، ويشتري الاوراق المالية والعملة النقدية الاجنبية بانواعها ، ويقوم بجميع اعمال المصارف — البنوك — ورائده في عمله الصدق والامانة والاخلاص ، وحافزه الجد والاقدام ، فترجو من كل عربي صميم ووطني كريم أن يخدم أمته ووطنة بمعاملة هذا المصرف — ومؤا زرته فان الام لا تنهض ولا ترفع قواعد مجدها الا بالتآزر والتعاضد ، والله ولي التوفيق .

(الادارة)

القطر المصري

السياسة الاقتصادية

للدولة المصرية

كل مسألة اقتصادية واصلاحية مردها الى المال اللازم لتحريكها والسياسة الاقتصادية العامة والحكومية في مصر موزعة بين وزارة المالية والتجارة لان وزارة المالية منذ فصلت عنها مصلحة التجارة والصناعة واصبحت وزارة احتفظت بعد هذا الانفصال باوسع ما يمكن من الاختصاصات حتى تظل تشرف على اقتصاديات البلاد وكان الاليق ان تترك هذه الاختصاصات لوزارة التجارة وتتفرغ هي بعدئذ الى مهمة الادارة المالية للوزارات وتطبيق القوانين واللوائح المالية والنظر في مسائل الموظفين واعداد ميزانية الدولة ولكن وزارة المالية احتفظت بالمجلس الاقتصادي الاستشاري ومن جهة اخرى فان المالية احتفظت بالمجلس الاقتصادي الاستشاري ومن جهة اخرى فان عجلس الوزراء انشأ مجلسا اعلى لوزارة التجارة والصناعة لدراسة المشروعات الصناعية والعمل على تقدمها ولاشك ان انهاض الصناعة ركن من اركان كل سياسة اقتصادية قومية ولما كان اختصاص المجلسين المذكو رين يتعارض في كثير من النواحي فمن المصلحة توحيد المجلسين حتى يمكن توجيه اقتصاديات البلادالي طريق قويم.

انه من الشاق على علماء الاقتصاد تحديد وظيفة الحكومة وفي الواقع ان تطور الحوادث من نصف القرن الماضي الى الانقد افضى الى الاختلاف في تعريف مهمة الحكومة بين بلد وآخر ولا سيا بعد نضوج النظريات الاشتراكية لتي ترمي الى التدخل في كل شيء والقيام بكثير من المشروعات الاقتصادية وتملكها وتمويلها وادارتها ولهذا التدخل الحكومي صور متعددة فهو احيانا تملك تام وادارة حكومية وتارة اشتراك بين الحكومة والممولين كما في الشركات المختلطة وتارة بمنح احتكارات للشركات المساهمة الكبيرة مقابيل جعل تنقاضاه والمنور والغاز والسكر والترام والاومنيبوس .

ولما كانت الصناعة المصرية في مرحلتها الاولى فهي في حاجة

الى التدخل الحكومي في صورة من الصور وحينئذ يجب ان تكون هناك دراسة لهذا التدخل وتعيين صوره وميادينه حتى تبرأ السياسة الاقتصادية من الارتجال وحتى تكون سياسة استقرار مع استعداد لقابلة الطوارى، فمن الذي يقرر هذه السياسة وينظمها ويطبقها اهي وزارة المالية ومعها مجلسها الاقتصادي ، ام وزارة التجارة والصناعة ومعها مجلسها الاعلى ؟ وهناك وزارة ثالثة هي وزارة الزراءة ومعها المجلس الاعلى المعلق المحلس الاعلى المعلق المحلس الاعلى المعلق المحلس الاعلى المتعاون .

والتعاون يشمل الزراعة والصناعة وقد نادى كثير ون من اقتصاديي مصر ان من الخير ان يكون التعاون تابعا لوزارة التجارة والصناعة وان يطلق عليها (وزارة الاقتصاد).

ديون مصر على السودان

اجتمع السير جورج سايمز الحاكم العام للسودان والمستر هر برت الرفست فاس مندوب وزارة المالية البريطانية والمستر راجمان السكرتير المالي لحكومة السودان بمعالي مكرم عبيد باشا في وزارة المالية للمناقشة في ديون مصر على السودان وهي :

الاول (النفقات العسكرية) وتشمل نفقات الجيس المصري في السودان منذ اعادة فتحه حتى سنة ١٩٢٤ وتتناول هذه النفقات ما انفق على الاورط السودانية التي كانت تولف جزءاً من الجيس المصرى وتشمل مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه تدفعه مصر منذ سنة ١٩٢٤ لنفقات قوة الدفاع عن السودان وهو ما يسمى بالجيش السوداني الجديد الذى فصل عن الجيش المصرى تطبيقاً للانذار البريطاني عقب قتل السردار ستاك باشا.

الثاني -- المبالغ التي دفعت من الحكومة المصرية الى الحكومة السودانية تحت وصف « اعانة ».

الثالث — المبالغ التي دفعت ووصفت بانها (سلفة).

وكانت نتيجة المحادثة ان الحكومة البريطانية ترى عدم احتساب النوعين الاول والثاني (اي النفقات العسكرية والاعانات) ديونا لمصر على السودان بحجة ان مصر ملزمة بصفتها شريكة في حكم السودان بالمساهمة في الدفاع عن الامن في داخله وخارجه وترى ايضاً ان الاعانة لاتعد دينا لمصر على السودان لانها تعتبر تبرعاً اوهبة

من مصر .

وقد انتهى البحث في موضوع الديون التي على السودان لمصر بانها ديون تعتبر ارقاما نظرية فقط وان الحكومة البريطانية ليست ملزمة بدفع اي جزء من هذه الديون والبحث في هذه المسالة هو بحث نظري ليست له اي نتيجة عملية .

ومقدار الاموال التي صرفت من الحكومة المصرية منذ سنة ١٤،٢٥٨،٠٠٠ الى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ هي كالآيي: ١٤،٢٥٨،٠٠٠ جنيه مصري منها مبلغ ٥،٥١٥،٠٠٠ جنيه للسلف التي منحت لنموالسودان هذا عدا مبلغ ثمانية ملايين جنيه وهو قيمة ما صرف منذ سنة ١٩٣٤ للان على قوة الدفاع السودانية .

شركة جديدة للفوسفات

تالفت في مصر شركة تدعى شركة الفوسفات المتحدة وسجلت بتاريخ ٢٢ اكتوبرسنة ١٩٣٦ براس مال قدره نصف مليون جنيه للبحث عن الفوسفات في الحمراويين وعلى البحر الاحمر في وادي هلال ووادي المحامد والشركة الجديدة لاعلاقة لها بشركة الفوسفات المصرية ولكنهاتنوي الاتفاق مع نقابة شركات الفوسفات في مصر

تصدير البيض المصري الى الخارج

ابتدأ موسم تصدير البيض من منتصف شهر سبتمبرالماضي وقد بلغ مجموع ما صدر منه نحو ١٧٤٧ صندوقا صدرت الى مالطة وجبل

طارق وحيفا و١٠٠ صندوق الى انكلترا وحرمت مصر بسبب الحالة الحاضرة في اسبانيا من سوق تعد من اهم اسواق البيض المصرى

العراق حالة العمال في العراق

لم يسن لمعد في العراق اشتراع للعال، ولكن وزارة الداخلية مهتمة الان في وضع اشتراع يحدد ساعات وشروط العمل للنساء والاولاد، ويشمل اصول المكافأة ، ويحتوي على نظام لتاليف النقابات التجارية ومع ان العال في العراق الذين يشتغلون في الصناعات او في غيرها قليل عددهم لحد ان امرهم لايستدعي وضع نظام لاعمالم ، الا ان هناك مجالا متسعا لمثل نظام كهذا في الصناعات التي اخذت تنمو بسرعة ، ففي معامل التبغ عدد كبير من الاولاد ، ثم ان العمل الذي يضطلع به الصبيان والفتيات في هذه المعامل وغيرها من المؤسسات الصناعية وفي الورش ايضاً عمل صعب جداً . اما العمال الذين النتخاون وقتياً فامر حمايتهم يعد مشكلا جداً . وهناك مصيبة الزارع والفلاح بالمرابي ، فالمصلحة تقضي بحايتها منه . وتخفيفاً لهذه المصيبة وضعت الحكومة اخيراً نظاماً لتاسيس بنك زراعي صناعي القيام بحاجات الفلاح وتسهيل عمله .

اما الاجور في المعامل فهي بين ٤٢و٥٥ فلساً يوميا للرجل و١٠-٤٠ فلسا للولد و٤٣ فلسا للمراةالتي تشتغل عادة في الخياطة وغيرها

شركة المعامل العربية المحدودة

شركة مجدودة الاسهم

راسمالها المصرح به ٢٠،٠٠٠ جنيه فلسطيني

مستعد لتعاطي الاعمال الميكانيكية والصناعية وبيع ومكب وتصليح وتركيب جميع انواع الموتورات والسيارات وانشاء معامل للثلج والكازوز والطحين.

﴿ شُرِكَةُ المعاملُ العربيةُ المحدودة ﴾ يقوم باعماله الختصاصيون فنيون من ذوي الخبرة و الاقتدار

هي انفع مشروع وطنيي يستفيد منه العمال واصحاب الاموال وارباب المطاحر. والبيارات والسيارات مكتب الشركة الرئيسي: يافا ب شارع يافا ــ القدس ص . ب ٤٤٥

من الاعمال التي بمحتاج الى دقة وصقل .

وساعات العمل عتياديا عشر يقضي العامل منها فترة ليست بقصيرة للغذاء . وقليلور في العال من الفلاحين الذين يتناولون اجرا يوميا ، اذ الاكثر منهم ياخذ حصة من الغلة مقابل عمله . فقوة المشترى عند اكثر الناس في العراق تتوقف اذن على سعر المحاصيل المحلية . ومع ان كلفة المعيشة عند الهراقيين بالاجمال منخفضة ، الا ان ميل الاهالي وخصوصاً اهالي المدن الكبيرة لا تباع اساوب اهالي الغرب المعيشة لم يكن بلا اثر على الحالة الأجتماعية من جهة از دياد الانفاق على الحاجات الواردة من الحارج . ثم ان عدم حصول نقص يذكر في قيمة الواردات في سني الكساد الماضية قد يتخذ دليلا على زيادة في قيمة الواردات في سني الكساد الماضية قد يتخذ دليلا على زيادة مقادير هذه الواردات ، وبالتالي على ارتقاء مناهيج المعيشة عند اكثر وضعتها الحكومة لتوسيع مشاريع الري كل ذلك يدعو الى زيادة وضعتها الحكومة لتوسيع مشاريع الري كل ذلك يدعو الى زيادة قوة الاهالي على المشترك في المستقبل القريب.

الصناعة والانتاج في العراق

النفط: في العراق صناعة واحدة ذات شان عظيم ، تلك صناعة النفط. وقد تصدى لها ثلاث شركات نالت امتيازات من الحكومة لاستخراج النفط وهي « شركة بترول العراق » « وشركة انكلو ايران للنفط » « وشركة B.O.D » .

امًا الشركة الأولى .Iraq Petroleum Co فقد شرعت في

العمل سنة ١٩٣١ بعد تعديل نصوص امتيازها . والمساهمون فيها فريق من المتمولين من انكلترا وهولاندا وفرنسا واميركا . واهم مناطق النفط الداخلة في امتيازها واقع بالقرب من كركوك حيت مدوا منها خطين من الانابيب لاسالة النفط حتى (حديثة) ومنها تفرعا ، احدها غربا الى طرابلس الشام على البحر المتوسط ، والآخر جنوبا الى حيفا . وقد وصلت اول شحنة من النفط لطرابلس في عوز ١٩٣٤ ، والى حيفا في تشرين الاول من السنة نفسها . وبلغ المحصول كله من النفط في تلك السنة ١٩٣٥ طناً . اما الناتج في الاشهر الاربعة الاولى من سنة ١٩٣٥ فقد بلغ مده الشركة في عداد وقد دخلت العراق اليوم بفضل جهود هذه الشركة في عداد

وتتناول حكومة العراق من الشركة حصة معينة مقابل هذا الامتياز المعطى لها ، ينص عقد الاتفاق على العمل به مدة ٢٠ سنة ، مقدارها ٤ شلنات ذهبا عن كل طن من النفط ، مع مبلغ سنوي مضمون لا يقل عن ٤٠٠،٠٠٠ جنيه ذهبا ، ولا عبرة لمكان بيع النفط المستخرج أفي العراق كان ام في خارجه .

البلاد المصدرة للنفط في العالم.

Anglo-Iranian Oil Co. النفط الران النفط واقعة كلها كان امتياز هذه الشركة مقصوراً في الاصل على مناطق واقعة كلها داخل الحدود الايرانية ، فلما صار تعديل الحدود بين تركيا وايران قبل الحرب العظمى ، انضم قسم من الاراضي المنصوص عنها في

مكرتب علانا بالشرق الأوني

اختصاص فی فن الاعلاد

خبرة في فن الدعاية

اعهدو ابر امج اعلاناتكم لمكتب اعلانات الشرق الادنى فتنتفعوا من خبرة ادارته الفنية وفي الوقت فسه تضمنوا لانفسكم اقتصاداً في النفقة وتوفيراً في الوقت والعمل مركز الادارة: بناية جمعية التوراة ـ القدس

ض . ب ۲۲۸ تلفوت رقم ۲۹۵

and the state of the

الامتياز الى املاك الحكومة العثمانية ، التي غدت فيا بعد جزءاً من العراق . وحصل الاتفاق في سنة ١٩٢٧ بين الشركة وبيت حكومة العراق اقيمت بموجبه آلات للتصفية في خانقين . وما تبيعه هذه الشركة من النفط في داخل العراق يحدد سعره بموافقة الحكومة العراقية . واسعاره اليوم في اسواق العراق كما يلي :

غالون البنزين شلن واربع بنسات

» الكاز ست بنسات

» زيت الوقود بنسان

والشركة الثالثة وتعرف باسم .MosulOilFieldsLid فهي بادارة متمولين من الانكليز والفرنساويين والالمان والتليان وقد حصلت على امتياز في سنة ١٩٣٢ من حكومة العراق لاستخراج النقط من الاملاك العراقية الكائنة غربي نهر الدجله ، وشمالي الخط الواقع عند درجة ٣٣ عرضاً . وفي سنة ١٩٣٣ عثرت الشركة على آبار للنفط في جوار الموصل ، وبلغ الحفر الآن الى طبقة زاخرة بالزفت . وتنوي الشركة انشاء خط حديدي عتد من منطقة الآبار الى جوار السكة الحديدية التي تصل تركيا بسهريا فيكون لها منفذ بهذا الخطافضل الى البحر المتوسط عند الاسكندرونة ، وهي ترى انشاءهذا الخطافضل

لها من تمديد انابيب لا تصلح لاسالة زيت ثقيل كالذي عثروا عليه . وهذا الزيت بحالته الحاضرة ثمين جدا للعراق نظراً لامكان تحويله الى زفت يصلح لتطلية الطرق والعراق خال تماما ، في جميع جهاته تقريباً ، من المواد اللازمة لتعمير الطرق . وفي ايلول من السنة الماضية جلبت الشركة العدد اللازمة لهذه الغاية ونصبتها في قيارة .

(عن تقرير المعتمد البريطاني في العراق)

العالم

تشغيل السجناء في ايران

قدم وزير العدلية في ايران بتاريخ ١٩ آذار الماضي للبرلمان الايراني مشروع قانون يجيز للسجناء العمل في الاعمال الزراعية والصناعية على نظام خاص. وقد ورد في المقدمة التي مهد بها الوزير لمشروعه هذا ان كثيرين من السجناء فقراء الحال ، الآنجد عائلاتهم ما تعتمد عليه في معيشتها خلال مدة السجن يضاف الى ذلك ان العامل او الصانع السجين يخشى عليه ، اذا كان سجنه لمدة طويلة ، ان يضعف فيه الميل الى العمل متى خرج من السجن ، او ان يفقد ملكة العمل . ولذلك يجدر بالحكومة ان تهتم بايجاد

منزي الحديث في قو اعد اللغة العربية بي المحديث في قو اعد اللغة العربية

وضعه الاستاذ عبسى عطااللم على احدث الاساليب التدريسية

الجزء الاول: للتلبيذ .. . ع ملا وللمعلم .. . ٥ ملا

الجزء الثاني : للتلبيذ ــ . ه ملا وللمعلم ــ . ٢ ملا

الجزء الثالث : للتلميذ ــ . ٦ ملا وللمعلم ــ . ٧٠ ملا

اطلبه من عموم المكتبات الكبرى

او من مكتب الشركة ص . ب ٢٦٨ – القدس

اعمال للسجناء اتقاء لهذا الضرر.

والمشروع لايشمل السجناء السياسيين ولا المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ، بل السجناء العاديين وتشغيلهم لايكون ا جباريا بل يخيرون فيه ، ويكونون في اثناء العمل تحت نظارة موظفين من المجالس البلدية او دائرة البوليس ، وللبوليس حق الرقابة في كلتا الحالتين وللسجين العامل اجرة يومية لاتقل عن اجرة العامل الاخر يتقاضاها من صاحب العمل وفي حالة زيادة الاجرة عما تقتضيه حاجة السجين وعائلته تحفظ هذه الزيادة عند صاحب العمل وتدفع له عند انتهاء مدة سجنه ولا يتمتع السجين بفوائد هذا المشروع الا بقرار من لجنة رسمية تمثل وزارة العدلية وذوي الامر من السلطة المدنية . ولهذا كان الحكم على السجين صادرامن محكمة عسكرية مثلا يشترك في اللجنة ممثل من هذه المحكمة .

معرض الصناعات البريطانية

في لندن وبرمنغهام

بين اليوم الخامس عشر والسادس والعشرين من شهر فبراير القادم لسنة ١٩٣٧ يقام معرض الصناعات البريطانية السنوي في لندن وبرمنغهام. وسيشترك فيه كثيرون من ممتلكات الامبراطورية والمستعمرات والهند وارلندا الحرة.

اما المعروضات فتشمل جميع ماتنتجه مصانع المملكة المتحدة على اختلافها وما يتبع ذلك من المواد والمتاجر الاخرى . ولذا سيبلغ عدد العارضين فيه الوفاً عديدة . واهم هذه المعروضات يدخل تحت الاقسام التالية :

المصنوعات الجلدية ، والمجوهرات ، وادوات المائدة والمطبخ والفخار والزجاج ، والمطابع والورق والالهاب والادوات العلمية ،

والكياوية ، والعقاقير ، والماكنات والادوات الزراعية ، ولوازم البناء والمعادن بجميع انواعها ، والمنتجات الغذائية ، والتبغ ، والسجاير وغير ذلك .

ويصادف معرض هذا العام، وقوع حفلات تتويج ملك الانكليز في تلك الاثنا، مما سيجعل له اهمية اخرى في نظر الزائرين ·

فعلى من يرغب في زيارة المعرض والحصول على التسهيلات الكبيرة التي تمنح للراغبين ان يراجع المعتمد التجاري البريطاني في مكتبه الكائن في كولونية اليونان — القدس صندوق البريده ١٩٧٥ ورقم التلفون ١٥٩٤

النقود الأجنبية في الران

وافق مجلس النواب على قانون مشترى النقود الاجنبية في ايران ، وحصر عمليات البيع والشرآء ببنك ايران الملي والبنك الامبراطوري وقد حدد سعر الجنيه الاسترليني بثمانين ريالا للمشترى وثمانين ريالا ونصف الريال للمبيع ، اما النقود الاجنبية الاخرى فيحسب سعرها على هذا الاساس ، وقد فرضت غرامات وعقوبات شديدة على من يخالف هذا القانون .

وقد سر الاهاون جميعاً من تثبيت سعر العملة الايرانية على هذه الصورة وعدوه عملا مفيداً لحفظ التوازن الاقتصادي .

قراءة الإعلانات

تزودك بمساومات وافرة عن بضائع تحتاج اليها اومحالات تجارية اومؤسسات مالية تود معاملتها.

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednesday by the Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the Commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F. C. R. A., F.R. Econ S., A. I. Arb. (Responsible Editor); ADEL JABRE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; In other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

